ولا شيء عليه بل يجوز له تعجيل بعض الكفارة قبل الحنث وقيل لا يجوز
لعدم وجود السبب وقضى الاقلا والكفارة الفاسد وهو الذي لم يمض مع تمكنه من ظهره
بعليه القضاء وقال ابن حبيب الكفارة في العمد والخطأ تتعلق بالذمة وعلت
لسانه فلا شيء وفي الناسي قولان سمنون عليه القضاء والمشهور لا قضاء
بعليه القضاء واجب وقيل مستحب وشذ من قال يجب بالفرض خاصة ولا يجزي
وان لم يكفر على المشهور **السابع** التتابع فيسقط الكفارة ان صام
متفرقا لا بعيدا والغريب كمل افطر فيما سبق ان صام الاكثر افطر على
المشهور وكذا من تظهر بعد الفجر او تسحر قبله او اصبح جنبا او في
ليلة اول رمضان شوال فصاما وان صام على الاهلة البيض يكفيها سبعون
كل يوم لا ان كفر الاباحة فلا كفارة عليهم وعليهم القضاء وان لم يكفروا
عن الاول والكفارة واجبة عليهم كصاحب التاسع بل البعيد وعلى المغرب فمن
كمل من الشهر فمن غربته وان كمل بطلعت فاجاب اهله لزمته الكفارة وقال
عبد الملك ان وطئ قبل كملوعها فلا كفارة عليه بالقاسم ومن احتجم
فكمل الهلال وافطر فلا كفارة عليه وفي الاصبغ هو تاسع بل بعيد والذي
بن حبيب بين وبين المغتاب يفطر كذا في الكفارة **الثامن** الخلاف بين
اباحة الفطر لمن سافر سفرا تقصر فيه الصلاة ومشهور الاقوال ان الصوم
افضل وان بعضا الايام جهاد المتقوين ولا يباح له ذلك الا بشرطها ويشرع
في سفره قبل الفجر ولم ينو الصوم فيه ويجزم عليه الفطر وخرج نهارا
او نوى الصوم فيه سعى على الاصح ولا كفارة في الاول وفي الثاني على خلاف
فيه ويباح ايضا الفطر على العمد وفي العتبية الملك من افطر منهم

يجامع كفر ويباح ايضا للمرضع لخوف ضرر ولدها بغلاء ثمنه او زيادته وفي خوف
حدوث مرض قولان والضعيف البين فيه الصوم الا لمشقة فيخير بين الصوم
والفدية وان خاف حدوث علة به تركه ولا قضاء عليه ان لم يتغير حاله والكبير
ان فحش وطاع الاخوف تزيد على الاصح **التاسع** موجبات الافطار الحيض
والنفاس فلا يحل لهما الصوم ويجب القضاء وكذا المريض الذي يخاف على
نفسه التلف او شدة الالم يجب عليه الافطار وشله المتوجع والمتعجش
والحامل والمرضع ان خافتا على انفسهما التلف ومن وجد خفة الجوع والعطش
يجوز له التناول وهل فعله رخصة او ضرورة فقط وله اكل بقية يومه قولان
مبنيان على المضطر هل له الشبع والتزود من الميتة او ليس له الا سد الرمق
وبيان القضية تقدم والله اعلم **العاشر** اخراج المني بجماع او غيره
مفسد للصوم الا ما حول المستنكح والسلس الذي يخرج منه ما بها بلا
سبب بمعتبر وفي الجماع قبلة والمباشرة والملاعبة ان علمت السلامة
وقيل تباح فاما ان علم عدم السلامة بقبلة الشهوة حتى خرج المني
او المذي او اختلفت عادته الانسان به ذلك فحرام وكذا ان شك
على الارجح ولا قضاء عليه في مجرد ذلك فان تعمد دامه وقضى عمل الشهور
وان مني فضوء وجبي وقيل لا كفارة عليه وفي الشهب لا كفارة حتى يكرر
الفعل فان تكرر او نظر فامنى فضوء لا غير ولا كفارة وقيل الا ان يتعمد
وان استمنى فضوء وجبي وان اعتاده تداوى والا فلا كفارة فولان **تنبيه**
في قوله بين مطلوب اشارة الى ان لا يكون من الاحتلام لا يفتح لانه ليس
بين ولا مطلوب وفي حديث رجل ان على بن ابي طالب رضي الله عنه قال

Copyright © King Saud University